



"المنافسة الاقتصادية بين سوق العمل والزواج: الحالة المصرية"

القاهرة – ١ يوليو ٢٠١٩

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية اليوم الاثنين، ندوة بعنوان: "المنافسة الاقتصادية بين سوق العمل والزواج: الحالة المصرية"، بهدف مناقشة بعد جديد وشديد الأهمية يتعلق بارتباط سوق العمل والزواج للمرأة، وتأثير السعادة الزوجية على أداء المرأة في سوق العمل.

وعرضت الدكتورة دينا عبد الفتاح أستاذ مساعد قسم الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، نتائج البحث التي أجرتها حول هذا الموضوع والذي أكد ضعف مشاركة المرأة في سوق العمل سواء في القطاع الحكومي الذي لم يعد يوظف، أو القطاع الخاص سواء المنظم أو غير المنظم، رغم ارتفاع زيادة استثمار الأسر في تعليم الفتيات.

وأكدت عبد الفتاح أن نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل بلغت نحو ٢٣% ونسبة كبيرة منهن متعطلات، مشددة على أهمية رفع نسب مشاركة المرأة في سوق العمل لخفض معدل النمو السكاني، مشيرة إلى أن مشاركة المرأة في سوق العمل تؤثر سلبا على السعادة الزوجية خاصة في حالة وجود أطفال وزيادة عدد ساعات مساهمتها في الأعمال المنزلية، كما أن عدم مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية تؤثر سلبا على السعادة الزوجية للمرأة.

وأوضحت عبد الفتاح أنها استخدمت نتائج مسح النشء والشباب لعام ٢٠٠٩، وجرى حاليا العمل على بيانات المسح الأخير الصادر في ٢٠١٤، مؤكدة أن هذا البحث مجرد بداية لدراسات أكبر وأعمق تتناول جوانب الموضوع المختلفة يجري العمل عليها حاليا.

وأشاد الحضور بموضوع الدراسة، وعقبت الدكتورة هبة الليثي أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، بقولها أن الدراسة جديدة من نوعها وتتناول موضوعا جديدا لم يتم التطرق إليه من قبل، وبالتالي فإن التحليل

الإحصائي لا يكفي في مثل هذا النوع من الدراسات، لافتة إلى أن مؤشر السعادة مركب ويصعب قياسه من خلال سؤال واحد للمبحوثين.

وأكدت الدكتورة هانيا شلقامى أستاذ مشارك بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، أن البحث اقتحم موضوعا هاما وشائكا، لكن بطبيعته له أبعاد متعددة، وهو ما يتطلب قياسه من خلال منهجيات متعددة أيضا، لافتة إلى أن قياس السعادة يجب أن يتم بطريقة مختلفة، داعية إلى الإبداع في المنهجية التي تقيس هذه الظاهرة.

وقالت الدكتورة عبلة عبد اللطيف المدير التنفيذي ومدير البحوث بالمركز، أن توصيف الواقع من خلال دراسة إحصائية ليس سهلا، لكن من المهم أن يكون لدينا مرجعية في موضوع جديد كهذا، مع الحاجة لدراسة الموضوع من أبعاد ومجالات مختلفة مثل علم الاجتماع والإنسان والتحليل الإحصائي والاقتصاد، للوصول إلى نتائج يمكن أن نبني عليها توصيات للسياسات الاجتماعية المطلوب تنفيذها لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

وأوضحت عبد اللطيف أن هذا البحث مجرد بداية لدراسات أعمق تقيس أبعاد عديدة ومتشابكة، قائلة أن الفتيات يتعلمن ويواصلن التعليم بمراحل أعلى لعدم وجود فرصة للزواج، والقطاع الخاص لديه مشكلة مستمرة في تشغيل الفتيات، كما أن القطاع الحكومي لم يعد يوفر المزيد من الوظائف، وهو ما تسبب في ضعف مشاركة الإناث في سوق العمل رغم تعليمهن وهذا يتسبب في زيادة معدل النمو السكاني، وجميعها عوامل متشابكة ومتداخلة تحتاج لمزيد من البحث والدراسة.